

عدم تحرير العقود وتسجيلها وغياب الوعي أبرز أسباب المشكلة

«الشركات العرفية».. مشكلة بحاجة إلى حل



■.. الدخول في الشراكة لتأسيس شركة أو عمل مشروع معين يقدم عليه الكثيرون إما لتحسين دخلهم أو لزيادة رأس مالهم لكن السؤال الذي يطرح على هؤلاء الشركاء هل كل شخص يدخل في شراكة مع الطرف الآخر يكون ملماً بمبادئ وأساسيات هذه الشراكة بدءاً من تحرير العقد وانتهاءً بعملية الربح أو الخسارة؟

مشاكل وقضايا الشراكة لا تعد ولا تحصى في أروقة القضاء وخصوصاً يجهلون أهمية عقد الشراكة وما ينص عليه القانون، قضاة ومحامون وأكاديميون يتحدثون عن المشكلة وأسبابها وسبل معالجتها.

استطلاع/ مفيد درهم

لعقود التأسيس طبقاً لما ينص عليه القانون وعدم إعدادها ميزانيات منتظمة ونظام أساسي مما يصعب على المحاكم التجارية تحديد رأس مالها وما اكتسبته من أموال خلال فترة الشراكة ونصيب كل شريك والأرباح المحققة لذلك نأمل من المشرع القانوني إعادة النظر في القانون وعدم الاعتراف بالشركات التجارية مالم تكن مسجلة في القانون.

توفيق عبدالله القباطي - مدير المتابعة والاحصاء ببنابة استئناف شمال أمانة العاصمة يقول: إن أكثر قضايا الشراكة هي تلك التي تتعلق بجهل الخصوم بأساسيات ومبادئ الشراكة مما يجعلهم يقعون في مشاكل كثيرة.

المسأل الذي ضربه القباطي على مشاكل الشراكة موجه وبنفس الوقت يبعث رسائل مباشرة فقد تحدث عن قضية حققت فيها النيابة العامة وهي دخول أحد الأشخاص في شراكة دون تحرير عقد مع الطرف الآخر وبعد مرور سنوات عدة من الشراكة لتفاجأ ببنكران شريكه لجهله.. واعتبر القباطي الخسارة محققة بسبب جهل الشريك بأهمية عقد

أكثر الشركاء
يجهلون
أساسيات
الشراكة



الشراكة.. وهناك العديد من الحالات المتشابهة للحالة السابقة فالكثير من الشركاء يتكفون لشركائهم إدارة المشاريع والتحكم برأس المال من دون متابعة إضافة إلى إغفالهم الجوانب القانونية التي تحصنهم من المتلاعبين والشركات العرفية التي ليس لها عقود وصرحيات واضحة.

* المحامي عبدالوهاب الخياط يرجع أسباب المشاكل إلى عدم التزام أطراف الشراكة بتحرير العقود فيما بينهم أو تحريرهم العقود تحتوي على بنود غامضة ودون الرجوع إلى مستشار قانوني.

* ويضيف عبدالله الخياط الخياط مدير الشؤون القضائية بالمحكمة الاستئنافية التجارية بأمانة العاصمة إلى ذلك بعدم متابعة بعض الأطراف لسير عملية الشراكة وجهل بعض الشركاء بالقانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧م بشأن الشركات التجارية والذي ينص في مادته (٤) على الشراكة التجارية عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر يشترك كل منهم في مشاريع الشركة

القضية سواء دعوى محاسبة بين الشركاء على ضوء استثمارية الشراكة أو دعوى فض الشراكة. ويضيف: ترفعنا في كثير من قضايا الشراكة واستعنا بمحاسبين قانونيين في حلها.

سرعة البت

* فيما يشير القاضي سلطان عمر الشجيفي - رئيس الاستئناف التجاري بأمانة العاصمة إلى أن عدد قضايا الشراكة المنظورة أمام المحكمة خلال شهر شوال ١٤٣٣ هـ ٤٩ قضية. ونحن بدورنا نقوم بالبت بالقضايا المنظورة أمام المحكمة بسرعة ومن دون تأخير وبحسب القانون.

حلول

* ويترح الدكتور عمر بامشموس - استاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة والاقتصادي في جامعة صنعاء مجموعة المعالجات للمشكلة وتنتمى بتضمين عقد تأسيس الشركة في حال انفصال شريك عنها لا يترتب حلها والكيفية التي يتم بها تحديد حقوق الشريك المنفصل وطرق سدادها وعدم احتواء العقد على شرط (الأسد) كان يتفق على حرمان أحد الشركاء من الربح أو اغفائه من الخسارة أو أن يشترك في الربح فقط دون الخسارة أو أنه يتم اغفاله من عملية الربح أو الخسارة أو أن يحدد مقدماً نصيبه في الربح بمبلغ جزائي ثابت دون النظر إلى نتيجة أعمال الشركة والتركيز على الشخصية الاعتبارية للشركة وشروط تأسيسها وغيرها.

مسؤولين شخصياً وبالتزامن عن الالتزامات الناشئة عن هذا العقد.. كما يجب أن يتضمن عقد الشركة وتاريخ إجراء العقد ومكانه وأسماء الشركاء وعناوينهم وجنسياتهم واسم ونوع ومركز الشركة الرئيسي وهدفها ونطاق عملها ومقدار رأسمالها وحصة كل شريك، وإذا لم يعين العقد حصة كل شريك تعتبر حصص الشركاء متساوية القيمة مالم يوجد اتفاق أو عرف يقضي بغير ذلك وأسماء الشركاء المفوضين بإدارة شؤون الشركة والتوقيع عنها ومدة الشراكة إذا كانت هذه المدة محددة.

التزام

* يقول المحامي عبدالله سحلول أغلب القضايا المنظورة أمام المحاكم التجارية هي دعاوى فض الشراكة نتيجة عدم التزام الأطراف بمبدأ الصدق والأمانة ولو التزم كل شريك بهذا المبدأ ما وصلت إلى المحاكم أية دعوى لأن النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم يقول في الحديث القدسي: (الله ثالث شريكين مالم يخونا) وقد وضع القانون التجاري دور كل طرف في عملية الشراكة.

دعوى الشراكة

* المحامي نجيب عبدالجليل سيف يقول: نطلب من موكليتنا في قضايا الشراكة العقد المبرم وما يتعلق بذلك من أوراق تخدم مجرى سير القضية وتحدد الاختصاص والذي يعقد للمحكمة التجارية ونسأل الخصم عن مدى استثمارية الشراكة أو فضها وبعد ذلك ندرج في إعداد عريضة الدعوى بحسب ما تقتضيه

التجارية بحصة من مال أو عمل ويقتسم مع غيره ما ينشأ عن هذه المشاريع من ربح أو خسارة، ويتم تأليف الشركة وتأسيسها وتسجيلها وفقاً لأحكام هذا القانون والمراقب أو أمين السجل أن يرفض تسجيل أية شركة مؤلفة خلافاً لأحكامه وللمتضرر أن يطعن أمام القضاء أو يثبت أنها مؤلفة طبقاً للقانون.

وفي المادة (٦) من نفس القانون لا يجوز تسجيل شركة باسم شركة أخرى مسجلة في الجمهورية قبلها أو باسم يشبهه بدرجة تؤدي إلى الالتباس أو الغش ويستثنى من حكم الفقرة السابقة الشركات ذات الأسماء المتماثلة أو المتشابهة والمسجلة قبل صدور هذا القانون وللمحكمة المختصة وحدها الفصل في النزاع الناشئ عن التماثل أو التشابه في الأسماء. ويعتبر القانون الشركات المسجلة بمقتضى القوانين النافذة في الجمهورية قبل العمل بهذا القانون قائمة بشكل مشروع على أن تعدل أوضاعها مع أحكامها خلال مدة أقصاها سنة من تاريخ نفاذه وإلا اعتبرت غير مسجلة.

وينص ويؤكد القانون بالضرورة إثبات جميع الشركات التجارية باستثناء شركة الحاصلة بعقد مكتوب ويجوز للغير عند القضاء أن يثبت بجميع وسائل الإثبات وجود الشركة أو وجود أي نص يختص بها ولا يجوز للشركاء الاحتجاج بالبطان تجاه الغير.. كما يجوز للغير الاحتجاج بالبطان في مواجهة الشركاء وإذا حكم بالبطان بناء على طلب الغير اعتبرت الشركة منتهية ويكون الأشخاص الذين تعاقدا معهم باسم الشركة

محافظة حجة يتفقد العمل في مشروعى الجمع الحكومي ومركز التنمية الثقافية بعبس

حجة/سبأ

تفقد محافظ حجة علي بن علي القيسي خلال زيارته أمس لمديرية عبس سير العمل الجاري في المرحلة الثانية من مشروع مبنى المجمع الحكومي، البالغة تكلفته 170 مليون ريال، وكذا العمل في مشروع مبنى التنمية الثقافية الجاري تنفيذه على نفقة السلطة المحلية بكلفة 30 مليون ريال.

وخلال الزيارة استمع المحافظ إلى إيضاح من قبل مدير عام المديرية ناصر الحاج حول مكونات تلك المشاريع التي تشمل العديد من الوحدات الإدارية والمكتبية والصالات الخارجية والاستراحات والمرافق الخدمية، وكذا أهميتها في تعزيز العمل الإداري والاضطلاع بالمسئوليات والإسهام في تنشيط الحركة الثقافية وتوسيعها في أوساط المديرية التي تزخر بموروثاتها الشعبية والإبداعية والمواهب الشبابية.

وقم المحافظ سير الأداء في بعض فروع المكاتب التنفيذية وحث العاملين على مضاعفة الجهود واستشعار مسؤوليتهم تجاه المرحلة الراهنة والتعاطي بمسئولية مع تطلعات المواطنين واحتياجاتهم الآتية والمستقبلية.

الجلس المحلي للأطفال يقر لائحته للعامين القادمين

الثورة/ زكريا حسان

إلى ذلك انتهت أمس مبادرة حماية الأطفال واليا فعيين الراعية للمجلس المحلي للأطفال من تأهيل عدد من الكوادر التربوية والطلاب من مديريات الحيمة الداخلية والحيمة الخارجية وتهم وإرحب حول المهارات الحياتية ومهارات حماية الطفولة وتنقيف النظراء والمساحات الصديقة للأطفال، كما تلقى المتدربون في الدوريتين التدريبيتين حول- تأهيل فريق النظراء للمدارس المستفيدة من مشروع المدارس الصديقة في مديريات الأمانة الذي نظمته المبادرة بالتعاون مع منظمة مرسى كور ومنظمة البيوتيسف- مهارات الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال.

أقر المجلس المحلي للأطفال بأمانة العاصمة لائحة المجلس للعامين القادمين وخطط لجانة الأربع الخاصة بالصحة والبيئة والأنشطة الرياضية والتعليم والاعلام والتوعية. وطلب المجلس المحلي للأطفال من قيادة أمانة العاصمة خلال ورشة العمل الخاصة بمهارات الاتصال والتخطيط اعطاء مزيد من الرعاية والاهتمام لقضايا الطفولة والمساهمة في الاستيعاب وحل مشاكل الفئات المختلفة وتحسين البيئة المحيطة بهم.

تدريب 274 مشاركاً على التخطيط للأنشطة والتحصين الروتيني بحجة

على المزيد من المعلومات حول مستويات الأوبئة المستشرية وأماكن تفاقمها، وجانب التوعية والتنقيف الصحي أثناء تقديم الخدمة والآثار الجانبية للقاحات وضرورة استكمال الجرعات وتاريخ العودة.

وأكد مدير عام مكتب الصحة العامة والسكان الدكتور أيمن مذكور ومدير الرعاية الصحية الأولية الدكتور وليد شمسان ومشرف المركزي بالوزارة طه العقاري على أهمية هذه الدورة التي من شأنها الارتقاء بكفاءة العاملين الصحيين فيما يمكنهم من ممارسة مهامهم الإنسانية بالشكل المطلوب ويعزز من التغطية الروتينية لحمات التحصين الموسع.

حجة/سبأ بدأت أمس بمديرية عبس محافظة حجة دورة تدريبية في مجال التخطيط للأنشطة والتحصين الروتيني ينظمها مكتب الصحة العامة والسكان على مدى (خمسة) أيام.

تهدف الدورة إلى إكساب (274) مشاركاً ومشاركة يمثلون المراكز والوحدات الصحية بمصموم مديريات المحافظة - مهارات مختلفة في مجال إعداد البيانات والخطط التفصيلية بشأن تقديم خدمات التحصين الروتينية والإيصالية، وكيفية جدولة المهام والاختصاصات وفقاً للمديريات والنطاقات عالية الخطورة والشروع في تشخيص الأسباب واتخاذ الإجراءات الاحترازية، وإطلاعهم